المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

INPPLC
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها
Instance Nationale de la Probité de la Prévention et de la Lutte contre la Corruption

رسالة النزاهة

عدد رقم 1

عدد خاص بمناسبة اليوم الوطني لمحاربة الرشوة

6 يناير 2021

كلمة السيد الرئيس

يتزامن نشر هذا العدد الأول من رسالة نزاهة التي تنشرها الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها مع الاحتفال باليوم الوطني لمحاربة الرشوة، الذي يتم تخليده يوم 6 يناير من كل سنة.
وتسعى هذه النشرة إلى الوقوف عند وضعية الفساد وتطورها في العالم، بشكل عام وفي المغرب بشكل خاص. كما تستعرض الأحداث الكبرى والإنجازات الأساسية التي ميزت الفترة التي تغطيها.

في هذا الإطار، فإن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، عملت على إعطاء الانطلاقة لمجموعة من الأوراش ذات الأولوية من أجل إقرار أسس صلبة تساهم في وضع إطارها المرجعي وفي هيكلة وتقوية قدرتها على التصدي، بغاية المساهمة بشكل ملموس في التغيير المنشود من أجل فتح **"أفق جديد للتعبئة، والوقاية من الفساد ومحاربته"** في بلادنا.

ومن المؤكد أن مقاربة استراتيجية تفرض نفسها في عالم اليوم حيث أن الممارسات المشينة لم تتوقف عن التطور بما يطبعها من تعقد كبير **دعمته الثورة التكنولوجية** الحاملة للفرص والمخاطر في نفس الوقت، ومن جهة أخرى تطوير أنماط التبادلات الدولية والتدفقات المالية.

على المستوى الوطني، فإن الفساد وما عرفه من تطور وإكراهات ومقاومة للتغيير يوجد على رأس العوامل التي تقوض **أسس دولة القانون** وتكرس كل أشكال الامتياز والزبونية والمحسوبية مما يسائل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، والولوج إلى وسائل الإنتاج وضمان شروط أفضل والأكثر **عدلا لتوزيع الثروات.**

إن هذا السياق الصعب، قد زادت خطورته مع تبعات **جائحة كوفيد 19** المزوجة **بالأزمة الاقتصادية** الأخطر التي عرفها العالم منذ قرن مع ما صاحبها من آثار على المستوى الاجتماعي. وبالفعل فإن هذه الأزمة ليس من طبيعتها تحسين الأمور، بل على العكس تمثل مخاطر لزيادة الأشكال المعروفة للفساد وإضافة صور جديدة.

والمغرب يوجد اليوم أكثر من أي وقت مضى **أمام تحديات كبرى**، مما يقتضي القيام **بالتغييرات الضرورية** بتسريع الإصلاحات المهيكلة من أجل خلق شروط مناسبة **للنموذج التنموي المنشود**. فالتنمية الاندماجية والشاملة والمستدامة تقتضي جعل الحكامة والشفافية الأساس الرصين للاستجابة **للانتظارات المشروعة للمواطنين** والأجيال الحالية والمستقبلية.

محمد البشير الراشدي

السياق العالمي والوطني

وضعية الفساد على المستوى العالمي: أرقام مفاتيح والاتجاهات حسب المناطق.

هذه أرقام ومؤشرات لإثارة ناقوس الخطر، وهي واردة في تقارير بعض المؤسسات الدولية والتي تبرز خطورة آثار الفساد في ضياع وتحويل الإمكانيات المالية في مختلف مناطق ودول العالم.

ضياع الأموال العمومية

2019

2600 مليار دولار

حوالي **5%** من الناتج الداخلي العالمي

قيمة تدفقات أموال الفساد في العالم

2019

بين **1500** و**2000** مليار دولار

ما بين **2** و **4 %** من الناتج الداخلي العالمي

أثر الفساد في إفريقيا

2015

146 مليار دولار

6 % من الناتج الداخلي القاري

صندوق النقد الدولي

اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والأمم المتحدة

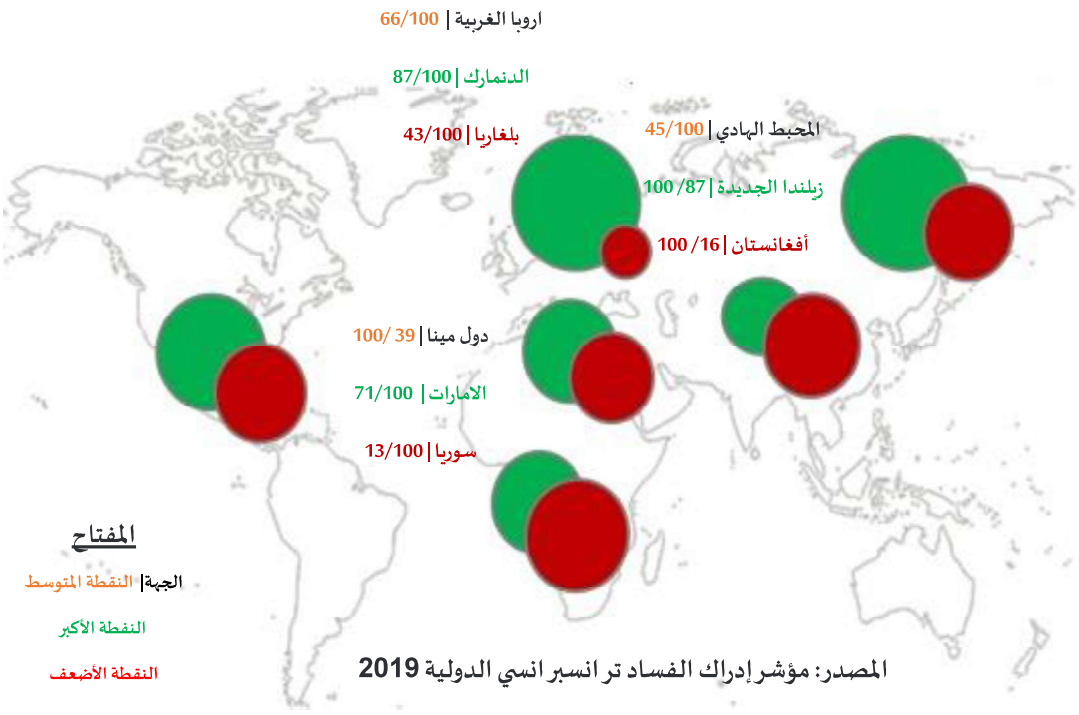

المصدر: مؤشر إدراك الفساد ترانسبرانسي الدولية 2019

تطور الفساد على المستوى الوطني: الاتجاهات والأرقام المفاتيح

على الرغم من المجهودات التي لا يمكن إنكارها، يواصل المغرب تسجيل نتائج متباينة كشفت عنها تقلبات التصنيف في معظم التقارير الدولية. فخلاصات العديد من التقارير الوطنية والدولية تبرز الطابع المستشري للفساد بالمغرب.

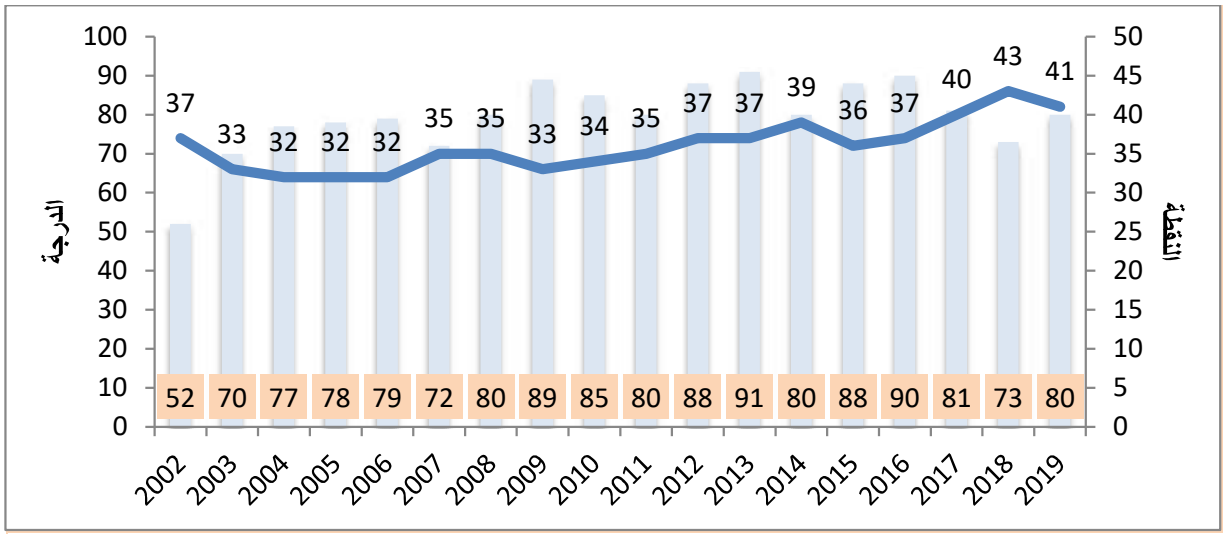

واستنادًا إلى خلاصات نسخة سنة 2019 من مؤشر إدراك الفساد، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، يتبيَّن أن وضعية المغرب ظلت لأكثر من 15 سنة تتميز بجمود نسبي، حيث تأرجح ترتيبه بين درجة 73 و90، كما ظلت النقطة المحصل عليها دون 43 على 100 (مما يجعلها بعيدة عن معدل 50 نقطة).

يُظهر ترتيب الدول، حسب نفس المصدر، أن المغرب خسر 7 درجات سنة 2019 ليستقر في المركز 80 من أصل 180 دولة. كما فقدَ نقطتين وانتقل من النقطة 43 سنة 2018 إلى النقطة 41على 100.

بأثر رجعي [2/1]

التقرير السنوي برسم سنة 2019: إنتاج علمي غني، لتعميق المعرفة الموضوعية بظاهرة الفساد وبالتالي لتوجيه العملية الاستراتيجية.

يعتبر هذا التقرير، الإصدار الأول للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، ويقدم تحليلا لواقع الفساد بالمغرب و آفاق تقوية أسس النزاهة ومحاربة هذه الظاهرة، كما يلقي نظرة شمولية على منجزات المرحلة المغطاة وذلك عبر ستة مراحل منظمة على الشكل التالي:

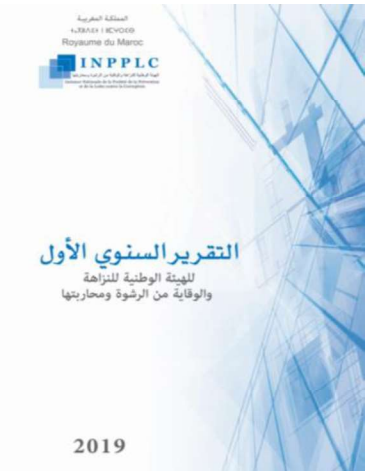

1. **تشخيص تطور الفساد على المستوى الدولي والإقليمي والوطني**، يتضمن خلاصات دراسة عميقة لتطور الفساد في المغرب كما يسلط الضوء على الوضعية غير مرضية للمغرب ويدرس أسبابها.

2. **تحليل تاريخي:** استثمار الرصيد التراكمي للسياسات العمومية التي نهجها المغرب مع تسليط الضوء على مرحلة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، (التفاصيل في تقرير شامل، "تقرير الانطلاقة" الذي أعدته الهيئة في فبراير 2019).

3. **رؤية الهيئة بخصوص النموذج التنموي الجديد**، وبذات النفس تم تسليط الضوء على المقومات القانونية للهيئة، لتعزيز وضعها المؤسسي وتقوية قدراتها وتأطير تنزيل مهامها (تم إعداد تقريرين يفصلان هذه الأبعاد).

4. **الإنجازات والمجهودات التي تم القيام بها من أجل وضع إطار تنظيمي ووظيفي**، سيما ما يتعلق بهيكلة المرصد والجهاز المختص بالتحري والتقصي وكذا البنيات المكلفة بالتعبئة والتفاعل مع المجتمع المدني وتطوير استراتيجية حضور الهيئة في الإعلام الاجتماعي (تقارير عديدة جاءت للتفصيل في مختلف المستويات المهيكلة لعمل الهيئة).

5. بعلاقة مع **مهام الإشراف، والتنسيق، وتتبع التنفيذ**، وتقييم السياسات العمومية يقدم هذا الفصل خلاصات الأعمال المنجزة من طرف الهيئة الوطنية ذات الصلة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد والتوجهات الناجمة عنها (تم إعداد تقريرين في الموضوع) .

6. يجمع هذا الفصل **العناصر الأساسية المتصلة بالآراء والتوصيات** الصادرة عن الهيئة (تقرير يجمع هذه الآراء ويحلل التوصيات).

بأثر رجعي [2/2/]

صاحب إعداد التقرير الأول لسنة 2019 إعداد تسعة (9) تقارير موضوعاتية والتي تسعى إلى تعميق التحليل وتقدم أفاق التطور المستقبلي. وهذه التقارير مهيكلة حسب المستويات الثلاث التالية:

- **الفئة الأولى من التقارير موجهة لتوفير شروط إعطاء دينامية ومصداقية للتغيير في مجال محاربة الفساد**

تقرير الانطلاقة / فبراير 2019

استهدف تجميع وتحليل واستثمار مكتسبات فترة نشاط الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة لممارسة مهامها، واستخلاص الدروس والصعوبات والإكراهات التي ميزت فترة هذه التجربة، مع تضمين هذه القراءة في تقرير شامل، وذلك تمهيدا لبسط منطلقات وتوجهات الاختيار الاستراتيجي الجديد للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

من أجل نموذج تنموي جديد/ ماي 2020

تحليل موضوعي للحدود والعوائق التي يعرفها المغرب في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما يقدم التوجهات الكبرى التي تمكن من تجاوز العوائق المسجلة وجعل البلاد على سكة التنمية المندمجة والدائمة، وضمان انفتاح كبير على المواطن كفاعل ومستهدف من أجل إقرار الثقة والانخراط لإنجاح هذا النموذج المجتمعي المشترك.

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

من أجل دينامية جماعية ومتجددة/ فبراير 2019 وتم تحيينها سنة 2020

شكل هذا التقييم منطلقا لإعادة هيكلة هذه الاستراتيجية وتدقيق مضامين برامجها ومشاريعها، ومراجعة إطار حكامتها، وآليات تتبعها وقيادتها.

إن الهدف الأساسي هو تجاوز مظاهر القصور الملحوظة وتحسين نجاعتها والبحث على تقوية آثارها الإيجابية على الفئات المستهدفة، وبالتالي جعل هذه الاستراتيجية كإطار حقيقي، شمولي ومنسجم للوقاية ومكافحة الفساد.

- **الفئة الثانية من التقارير تم توجيهها لتعميق المعرفة الموضوعية بالظاهرة بغاية دعم القرار العمومي في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته.**

وضعية الفساد بالمغرب

تحليل عميق لمؤشر إدراك الفساد: يوليوز 2020

دراسة عميقة لمختلف المعطيات والعناصر المكونة لمؤشر إدراك الفساد، مبنية على عدة عوامل وحددت كهدف القيام بقراءة موضوعية لوضعية الفساد بالمغرب، أخذا بعين الاعتبار وضعية وتطور كل العوامل وأثرها على الفساد في البلاد.

إنها قراءة ترتكز على المقاربة التحليلية من الناحية الكمية والكيفية، تعمل على تفكيك هذا المؤشر العالمي لقياس إدراك الفساد في القطاع العام، وباستحضار النقائص التي يقدمها.

الدراسات والآراء والتوصيات / ماي 2020

منذ بداية 2019، عملت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها على القيام بدراسات وإبداء آراء وإصدار توصيات ذات الصلة بالفساد وبالمواضيع المرتبطة به، كما هو الشأن بالنسبة لتعزيز السياسة الجنائية، وتقوية الحكامة

في كل أشكالها، وتبسيط المساطر الإدارية، والإدارة الإلكترونية، وتكريس النزاهة في الحياة السياسية، وتضارب المصالح، وتوسيع قنوات التبليغ، وربط المسؤولية بالمحاسبة وغيرها من المواضيع.

- **الفئة الثالثة من التقارير خصصت لتأطيروبناء أسس عمل الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها**

دراسة وتوجيهات بشأن المرصد/ يوليوز2019

بالإعداد لوضع مرصد للهيئة باعتباره جهازا لتعميق المعرفة الموضوعية لظاهرة الفساد وتجليتها والسياسات والمبادرات لمكافحتها وبتقييم نجاعتها وآثارها.

دراسة وتوجيهات بشأن استراتيجية التواصل / يوليوز2019

لتحديد التوجهات الاستراتيجية التي تغطي مختلف الأبعاد والأهداف والفئات المستهدفة التي يتعين على الهيئة ملامستها، استنادا على توجهاتها العامة، ويتم ترجمة ذلك إلى أهداف محددة عبر محاور تواصلية، خاصة بالمستهدفين وبطبيعة الرسائل مع الاختيار المناسب لأدوات وآليات التواصل.

المجتمع المدني وشبكة التواصل الاجتماعي/ أكتوبر 2019

تحديد مقاربة للتعبئة وإطار للتواصل مع الفاعلين المجتمعيين ووسائل الإعلام. لهذه الغاية تم اللجوء إلى تحليل تطور المجتمع المدني المغربي لتحديد أفاق التعاون الفعلي للهيئة وتوسيع الجبهة الوطنية لمحاربة الفساد.

ولهذا تطرق هذا التقرير إلى تحديد توجهات الاستراتيجية الرقمية للهيئة والتفاعل مع شبكة التواصل الاجتماعي.

نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ندوة صحافية يوم 17 شتنبر 2020 خصصت للتعريف بمنشورتها ولعرض العناصر لأساسية للتقرير الأول للهيئة برسم سنة 2019 وكذا مضامين التقارير الموضوعاتية التفصيلية التي تصاحبه.

الرؤية الاستراتيجية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها

رؤية تجد سندها في المقتضيات الدستورية

وعيا بالدور الذي يتعين أن تلعبه في إطار البناء المؤسساتي لإنشاء حركة وطنية لمحاربة الفساد بالمغرب، فإن الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها استندت على ما تمت مراكمته من أجل وضع أسس رؤية مؤطرة بالمقتضيات الدستورية والقانونية و التي تميز بأهداف طموحة من أجل تنزيل الاختصاصات المسندة إليها.

"من أجل دينامية وطنية قوية ومعبئة، تطبعها المسؤولية والمصداقية، وترتكز على التكامل المؤسساتي وتحقق تغيير عميق ومستدام، يتجه نحو تسطيح منحى تفشي آفة الفساد بالمغرب، ويتبلور من خلال نتائج ذات آثار ملموسة في الواقع اليومي للمواطن؛ بما يعزز متطلبات الثقة وانخراط الجميع".

فتحقيق هذه النتائج رهين بالتغيير العميق الذي سيعبئ كل الفاعلين المعنيين مع التزام قوي في إطار تكامل مؤسساتي وارتباط متجانس في الأدوار والمسؤوليات.

خمسة أهداف استراتيجية للهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها في إطار الترسيخ المؤسساتي:

لتدعيم هذه الرؤية، حددت الهيئة خمسة (5) أهداف استراتيجية مهيكلة وفق منطق الترابط والتجانس بما يوفر إمكانية التكثيف المستمر للآثار، وتتمحور هذه الأهداف حول ما يلي:

رؤية مصرفة عبر ستة محاور استراتيجية

من أجل احتضان هذه الرؤية عملت الهيئة على بلورتها وتصريفها عبر ستة (6) محاور مفصلية ومترابطة فيما بينها بشكل وطيد والتي تمكن من التغطية المناسبة لمختلف مهامها:

- **المحور الأول:** اقتراح التوجهات وتتبع استراتيجية الدولة في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته، وتعزيز قيم النزاهة والأخلاقيات وترسيخ قواعد الحكامة الجيدة وسمو القانون.

  ضمان تجانس قوي بين الفاعلين عبر الإشراف والتنسيق وتتبع السياسات العمومية والأنشطة التي تدخل في هذا الإطار.
- **المحور الثاني:** تعميق المعرفة والقياس الموضوعي، وتجديد وتقييم ظاهرة الفساد وانعكاساتها.
- **المحور الثالث:** اليقظة القانونية وتتبع ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير والاتفاقيات الدولية
- **المحور الرابع:** التحسيس والتعبئة والتفاعل مع المجتمع المدني وباقي القوى المجتمعية، وفق منطق يعتبرهم فاعلين ومستهدفين.
- **المحور الخامس:** الرصد والكشف المتعلقين بالأعمال التي يمكن أن تشكل انحرافا إداريا أو ماليا أو جنائيا والتي يعاقب عليها القانون، وجعلها رافعة للردع ومناهضة الإفلات من العقاب.
- **المحور السادس:** النهوض بالشراكات والتعاون من أجل تعزيز العلاقات والتعاون.

أحداث 5/1

الرباط 07 و08 يناير 2020

الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد

بشراكة بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، رئيسة الدورة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وجامعة الدول العربية احتضنت الرباط يومي07 و08 يناير 2020 الدورة الثالثة لهذا المؤتمر.

- عرف اليوم الأول من المؤتمر تنظيم **منتدى علمي** عربي حول موضوع "**الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد، مقاربة تشاركية، شاملة ومندمجة، ضامنة للفعالية والتأثير الأمثل**"؛ وقد عرف هذا المنتدى حضورا وازنا لرؤساء وممثلي السلطات والهيئات الوطنية لمكافحة الفساد بالدول العربية ومسؤولين حكوميين على رأسهم السيد رئيس الحكومة ورؤساء السلطات الوطنية والهيئات الدستورية، وممثلين عن المنظمات الدولية؛
- اليوم الثاني خصص للقاءات الرسمية لوفود الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد: الأردن والبحرين وتونس والجزائر والبحرين وقطر والكويت ومصر والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى المغرب البلد المنظم، كما حضر بصفة ملاحظ ممثلين عن اليمن وليبيا وكذا ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

ولقد خصصت أشغال هذه الدورة لتتبع وتنفيذ مقررات الدورة الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ولمناقشة تقرير وتوصيات الاجتماع الثالث "اللجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد".

يوم 8 يناير 2020 تم تجديد الثقة في المملكة المغربية لرئاسة الدورة الثالثة المؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في شخص السيد محمد البشير الراشدي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

- **كما اعتمد المشاركون في هذه الدورة التوصية التي تقدم بها المغرب والتي تروم تعديل مسمى اللجنة مفتوحة العضوية المكونة من الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد. لتصبح "اللجنة مفتوحة العضوية للخبراء الحكوميين وممثلي الهيئات المستقلة في الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد". وتمت المصادقة على القرار القاضي بضمان انتظام انعقاد اجتماعات هذه اللجنة مرتين على الأقل في كل دورة.**
- **ومنحت هذه المقررات للجنة الخبراء امكانية تعميق دراسة العديد من المواضيع وتقديم التوصيات لمؤتمر الدول الأطراف سيما ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد وتقوية التعاون.**

أحداث 5/2

طنجة يومي 3 و4 مارس 2020

ورشة عمل إقليمية حول "الابتكار في مجال الوقاية من الفساد"

❖ نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) **يومي 3 و4 مارس 2020، ورشة عمل إقليمية تحت عنوان "الابتكار في مجال الوقاية من الفساد".**

❖ شارك فيها أكثر من **50 مسؤولًا** من الأردن، وتونس، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب وممثلين عن قطاعات حكومية وهيئات مكافحة الفساد والمجتمع المدني، بالإضافة إلى خبراء مختصّين من المنطقة ومن دول ومنظمات شريكة.

- وقد مكنت ورشة العمل المشاركين من الاطلاع على أحدث المقاربات المبتكرة في مجال الوقاية من الفساد وتطبيقاتها الناجحة وأتاحت لهم فرصة التباحث في سبل توظيف هذه الابتكارات في خدمة الجهود الوطنية والإقليمية ذات الصلة في المنطقة. كما تم تسليط الضوء على عدد من الابتكارات، ومنها إدارة المخاطر والتوجيه السلوكي واستخدام التكنولوجيا والرقابة المجتمعية والعمل الجماعي وتحسين الصياغة القانونية في مجال مكافحة الفساد.
- لقد شكلت هذه الورشة الإقليمية فرصة لتبادل الممارسات الفضلى الدولية في مجال الابتكارات واستغلال التكنولوجيا الحديثة ل**محاصرة بؤر الفساد والانفتاح على أحدث مقاربات الابتكار في مجال الوقاية من الفساد وتطبيقاتها الناجحة في العالم.**

أحداث 5/3

الرباط 23 دجنبر 2020

الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد في قطاع التأمينات

- بشراكة هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها تم تنظيم ندوة عبر الإنترنت "webinaire" في موضوع **الحكامة الجيدة ومحاربة الفساد في قطاع التأمينات**، والتي جاءت لتدعيم جهود تنفيذ الأنشطة المشتركة لتقوية الحكامة والوقاية من الفساد في القطاع المالي.
- وتندرج هذه الندوة في إطار **مسلسل التعاون** الذي انطلق منذ سنة بين سلطات الإشراف في القطاع المالي (**الهيئة المغربية لسوق الرساميل**، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، بنك المغرب) **والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها** والذي يجسد إرادة اشاعة النزاهة والشفافية في بيئة **هذا النظام**؛
- عرف هذا **الملتقى مشاركة 150 شخص في ورشة غنية بمساهمة الخبراء والمؤسسات الوطنية والدولية**.

- بحكم موقعها المباشر، من جهة كفاعل **وضابط**، ومن جهة أخرى كملتقى **وقناة للتأثير** على الفاعلين الآخرين فإن **للقطاع المالي دور أساسي في تقوية نظام الوقاية من الفساد ومحاربته**، وأيضا في الوقاية من مخاطر غسيل الأموال وتحويل عائدات الجريمة.
- وإذا كان هذا الدور محوري وذا طبيعة بنيوية فإنه يأخذ بعدا أكبر سيما في المراحل المطبوعة بظروف استثنائية كما هو الشأن في زمن كوفيد 19.
- فيما يتعلق بالقطاع المالي بالمغرب، لا يمكن إنكار أنه يتموقع ضمن أسس الاقتصاد الوطني: ويحكمه إطار قانوني يندرج في إطار دينامية استثنائية تضمن الملاءمة مع المعايير الدولية الأكثر تقدما.
- ومع ذلك، فمن المهم أن تكون اليقظة مضاعفة للملاءمة مع معايير محاربة الفساد، ولاستباق أي خطر يهدد الفاعلين المغاربة من العقوبات الشديدة، في بيئة تتميز بسرعة إصدار وإنفاذ تشريعات تتجاوز الحدود الوطنية في مجال محاربة الفساد، ممزوجة بحضور دولي سيما في الجهات التي تعتبر ذات مخاطر عالية في هذا المجال.
- يبدو أن قطاع التأمين كمكون أساسي في الخدمات المالية، قد أدرك ومنذ سنوات ضرورة مواجهة هذه الآفة. لذلك يتعين تدعيم هذه الدينامية بإدماج مختلف **مقتضيات الملاءمة والوقاية من الفساد ومحاربتها على مستوى المشرفين والتابعين لهم**.

أحداث 5/4

باريس 15 دجنبر 2020

موبين (MOBIN) 2020: تعزيز حوار القطاع العام والقطاع الخاص بغاية وضع آليات ناجعة لمحاربة الفساد

❖ موعد سنوي لشبكة دول مينا ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن النزاهة في عالم الأعمال، **"موبين"**، الذي انعقد برئاسة مشتركة لرئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، خصص له موضوع "**تعزيز حوار القطاع العام والقطاع الخاص بغاية وضع آليات ناجعة لمحاربة الفساد**".

❖ موضوع يبرز **أهمية العلاقة بين الفضاء العام والفضاء الخاص** وترابط الأدوار والمسؤوليات، يرتكز على الحوار وبناء مشترك للمقاربات سواء على مستوى الاستراتيجي أو العملي.

❖ **اعتمد المغرب حوار قطاع العام والقطاع الخاص منذ مدة**، تحت أشكال مختلفة والتي تطورت مع الزمن بالنظر للسياق والفاعلين:

- انخراط القطاع الخاص منذ منتصف العقد الحالي في إعداد المرسوم المتعلق بالهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، حيث أن الرئيس المعين جاء من القطاع الخاص،
- في نفس السياق فإن اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال التي يترأسها رئيس الحكومة شكلت إطارا للحوار بين القطاع العام والخاص منذ عشرات السنين، وللقيادة المشتركة لمخططات تحسين مناخ الأعمال، كما تتميز أيضا بانخراط كبير للقطاع الخاص،
- أخيرا لعب القطاع الخاص دورا أساسيا في إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للمرحلة 2015/ 2025 في مرحلة التشخيص ومرحلة تحديد المحاور الاستراتيجية التي تسعى للتقليص من هذه الآفة.

❖ **جعلت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها القطاع الخاص في صلب المحاور الاستراتيجية**، وتسعى إلى تقوية روابط الشراكة التي من طبيعتها تحسين الشفافية والقواعد الأخلاقية في محيط الأعمال وتشجيع الاستثمار والنزاهة بعيدا عن متاهات الفساد.

من أجل ضمان تقييم موضوعي لآثار السياسات العمومية في مجال الوقاية من الفساد ومحاربته عبر المعرفة الموضوعية للظاهرة وتمظهرها **أطلقت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها دراسة وطنية** تغطي لأول مرة القطاع الخاص بغاية تحليل ظاهرة الفساد في شموليتها من وجهة نظر المواطن والمقاولة.

أحداث 5/5

الرباط 21 يناير 2021

"تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في سياق جائحة كوفيد 19"

نظمت الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها ورشة عمل عبر تقنية المناظرة المرئية (visioconférence) خصصت لتبادل التجارب والخبرات والإجراءات بين الدول الأطراف في الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد سيما بين الخبراء الذين يتولون محاربة الفساد بهذه الدول.

خصصت هذه المناظرة لمحورين:

- المحور الأول : تبادل التجارب والممارسات الفضلى في مجال تعزيز النزاهة والوقاية من مخاطر الفساد في سياق جائحة كوفيد 19،
- المحور الثاني: التطور الرقمي ودوره في تعزيز الشفافية ورصد حالات الفساد.

بشراكة بين الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وقطاع إصلاح الإدارة، **وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إطلاق بداية سنة 2021 دراسة حول تطور الفساد في زمن الأزمة الصحية.**

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأشكال الجديدة للفساد المسجلة في سياق الجائحة، وكذا حجمها وتأثيرها على المواطن والمقاولة والاقتصاد بشكل عام.